جامعة عين شمس
كلية التجارة
الدراسات العليا – الاقتصاد

اسم الباحثة : هالة سعيد أحمد الوكيل
الدرجة العلمية : الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد
القسم التابع له : الاقتصاد
اسم الكلية : كلية التجارة
الجامعة : عين شمس
سنة التخرج : 1996
سنة المنح :2005

جامعة عين شمس

كلية التجارة
قسم لاقتصاد

السياسات الاقتصادية اتجاه سوق الأوراق المالية في مصر وتأثيرها على الاقتصاد القومي.

رسالة مقدمة من الباحثة
هالة سعيد أحمد الوكيل
للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

أ . د / عبد المنعم راضي	أستاذ الاقتصاد المتفرغ بالكلية	مشرفا و رئيسا
د . / أحمد مندور	أستاذ مساعد الاقتصاد بالكلية	عضوا
د . / حامد مرسي	أستاذ مساعد الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الإسماعيلية	عضوا

سنة التخرج : / / تاريخ البحث : / /

الدراسات العليا

ختم الإجازة : / / أجيزت الرسالة بتاريخ : / /
موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة
/ /

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا * ربنا ولاتحمل علينا إصرا كما حملته على اللذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا * أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين

(البقرة)

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

أحمد لله سبحانه وتعالى و أصلى وأسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، الحمد لله الذي منحني الصبر والمثابرة وأعانني على إعداد وإتمام هذه الدراسة ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور عبد المنعم راضي على تفضله بالموافقة على الإشراف على الرسالة وإتاحته لي بالكثير من وقته الثمين وعلمه الغزير و توجهاته البنائة و التي أثرت الرسالة وظهرت جلية على صفحاتها .

- كما أتقدم بخالص الشكر و العرفان للأستاذ الدكتور احمد مندور والذي أمدنا بعلمه وخبراته الواسعة ولسيادته جزيل الشكر والتقدير على تفضله بالموافقة على المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة .

- كما أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور حامد موسى و الذي أتاح لنا فرصة الإستفاده من علمه ولسيادته جزيل الشكر والتقدير على تفضله بالموافقة على المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة .

- كما أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان الى جميع أساتذة كلية التجارة وخاصة أساتذة قسم الاقتصاد لما تعلمته منهم طوال سنوات دراستي .

- كما أتوجه بالشكر للسادة القائمين على المكتبات والهيئات الآتية :-

مكتبة كلية التجارة – جامعة عين شمس

مكتبة معهد التخطيط القومي

مكتبة البنك المركزي مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء

مكتبة القاهرة الكبرى

كما أتقدم بالشكر والعرفان لأسرتي التي طالما ساندتني ودفعت بي إلى الأمام وعلى رأسهم أمي أبقاها لله لنا ومتعها بالصحة والعافية وجزاها الله هي ووالدي عنا خير الجزاء و رحمة الله عليه وأسكنه فسيح جناته وجعل هذا العمل في ميزان حسناتهم .

إهداء

إلى روح والدي وخالي رحمة الله عليهم هم و أمواتنا و أموات المسلمين

إلى أمي رمز العطاء والحنان ،و إلى زوجي رفيق دربي و والديه الأفاضل

إخوتي سندي وعزوتي ، أبنائي خالد و فرح . . . . .

أهدي إليكم ثمرة جهدي

مقدمة البحث:-

يعد سوق الأوراق المالية من الآليات الهامة لتجميع الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية وذلك من خلال دوره في تعبئة المدخرات بمختلف أحجامها وآجالها وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار الإنتاجي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومعالجة الإختلالات فيه والسيطرة على الضغوط التضخمية ومن ثم

إنعاش الاقتصاد القومي والتقدم في مجالات التنمية الاقتصادية ، ولقد مر سوق الأوراق المالية بعدة مراحل اختلفت فيها التوجيهات السياسية والأيدلوجيات ، وبالتالي اختلفت السياسات الاقتصادية من فترة إلى أخرى 0 ويرجع تاريخ التعامل في الأوراق المالية في مصر إلى عام 1883م حيث أنشأت أول بورصة في الإسكندرية وسبقتها بورصة العقود التي تعتبر من أقدم بورصات العالم والتي أنشأت عام 1861م، ثم أنشئت بورصة الأوراق المالية في القاهرة عام 1890م لتقوم بالتعامل في الأسهم والسندات إلى جانب بورصة الإسكندرية ، ومنذ هذا الوقت حتى عام 1955م ظلت بورصة الإسكندرية والقاهرة من أهم بورصات العالم 0 حيث شهدت البورصة عصرها الذهبي عندما كانت قيمة الجنيه المصري أعلى من قيمة الجنيه الإسترليني في سوق النقد الدولي ، ولقد كان لقرار التأميم عام 1961م بالغ الأثر على السوق حيث تراجع حجم التعامل في سوق الأوراق المالية بشكل ملحوظ حيث لم يبلغ حجم التعامل في السوق خلال الأعوام من 1961م الى 1981م سوى 03.% من الناتج المحلي ، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل بنوك القطاع العام وشركات التأمين في ظل قانون الاستثمار رقم 43 لسنة 1974م وغيرها من القوانين الصادرة أبان فترة الانفتاح الاقتصادي ، إلا أنه لم يؤثر هذا على حركة التداول في الأوراق المالية ، ولم تتغير محافظ استثمار البنوك وشركات التامين تجاه السوق الثانوية، أما مرحلة الثمانينيات فقد أولت الحكومة اهتماما ملحوظا في إعادة بناء سوق الأوراق المالية ، من خلال التنظيمات وقوانين الإصلاح الاقتصادي. ولقد كان للتحرير الاقتصادي رد فعل ايجابيا تجاه نمو سوق الأوراق المالية، وبخاصة تجربة الخصخصة والتي بموجبها تتحول بعض القطاعات الإنتاجية والتي تمتلكها الدولة إلى قطاعات يمتلكها الأفراد وذلك من خلال طرح أسهم بقيمة رأس مال الشركة . ولكن على الرغم من الجهود المبذولة لتطوير السوق ، إلا أن حجم الطلب على الأوراق المالية بحاجه إلى الكثير من الإجراءات التي تعمل على تحفيزه . حيث أن التعامل في الأوراق المالية كنوع من الاستثمارات ظل غائبا عن المستثمرين سواء كانوا أفرادا أم مؤسسات منذ الخمسينيات وحتى بداية التسعينيات .

لذا نسعى في هذه الدراسة إلى تحديد الإجراءات والوسائل اللازمة لتنشيط هذا الطلب وزيادة أسعار الأسهم والسندات بما يؤدي إلى زيادة حجم السوق وزيادة سيولته وتحقيق استقراره ليقوم بالدور المنشود منه في دفع عملية التنمية . ويتطلب ذلك دراسة محوريين أساسيين ألا وهما السياسة الاقتصادية الموجه للسوق ، و تحليل طبيعة المتعاملين في السوق .

و فيما يتعلق بالمحور الأول وهو السياسة الاقتصادية فالمقصود بها كافة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينه ، وقد حدث تطور في النظر إلى الأهداف الاقتصادية فليس من وظيفة الحكومة السعي لتحقيق هدف محدد ولكن الأهم هو خلق مناخ يساعد على النمو والتطور ، فهدف أي سياسة اقتصاديه في النهاية هو نمو المجتمع ورفع مستوى رفاهية أفراده .

والمحددات الأساسية للسياسات الاقتصادية العامة هما السياسة النقدية والسياسة المالية، فنلاحظ أن البنك المركزي (وهو الجهة المختصة بالسياسة النقدية) يؤثر علي النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تأثيره

علي المعروض من النقود ، بينما تؤثر الحكومة علي الاقتصاد من خلال الضرائب والنفقات (أدوات السياسة المالية) وأسلوب تمويل العجز ، هذا ويمكن لكل من السياسة النقدية والمالية أن يغيرا من أسعار الأوراق المالية وذلك من خلال تأثيرهم علي أرباح المنشآت ومن ثمة توزيعات الأسهم ومعدلات النمو علاوة على تأثير كل منهم على الاستثمار المباشر والغير مباشر حيث ينبغي أن تشجع الحكومات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار بمحافظ الأسهم التي يشترك فيها الأجانب في المخاطرة ، وذلك يتطلب إيجاد بيئة تنظيميه وضريبية مشجعة على ذلك ، ونلاحظ أن كلا من السياستين تتأثر بسوق الأوراق المالية وتؤثر فيه .

وفيما يتعلق بالمحور الأخر لهذه الدراسة ، فهو تحليل طبيعة المتعاملين في السوق ، محليين أم أجانب ، أفراد أم مؤسسات ، ودراسة دوافعهم والعوامل المحددة لسلوكهم ، حتى نستطيع تحديد الإجراءات والسياسات اللازمة لجذب كل منهم ،إلا أنه بالإضافة إلى تحديد هذه العناصر الرئيسية لطبيعة المتعاملين ، فهناك مجموعة أخرى من العناصر تعد بمثابة محددات رئيسية لهذا الطلب ، والتي منها الاستقرار الاقتصادي ، وتوافر بنية اقتصاديه قوية لسوق المال منه حيث إجراءات وقواعد ونظم التعامل ، هذا بالإضافة إلى توافر مجموعة من الأدوات المتنوعة التي يمكن للمستثمر من خلالها تكوين محفظة متنوعة تقلل من درجة المخاطر التي تواجهه.

مشكلة البحث:-

نستعرض في النقاط التالية مشكلة هذه الدراسة والتي قد تبلورت في فكري بالاستناد إلى الواقع العملي ، وذلك لمحاولة إيجاد الحلول المنطقية ومن ثم التوصية بها في نهاية هذا البحث وهي كالآتي:-

1- من خلال رصد وضع الاقتصاد المصري تم التأكد من وجود إختلالات هيكلية تعوق برنامج الإصلاح الاقتصادي و من أهمها اتساع العجز في الميزان التجاري وكذلك وجود عجز كلي في الموازنة العامة للدولة والذي قدر بنحو 57 مليار جنية للسنة المالية 2004 / 2005 ، مما يعكس فجوة تمويلية متزايدة الاتساع .
2- يلاحظ أن القطاع الإنتاجي لا يستطيع أن يفي بمتطلبات استراتيجية زيادة الإنتاج وذلك لما يعانيه القطاع العام والخاص من مشاكل ومعوقات تحول دون زيادة الإنتاج ، وعلي راس هذه المعوقات مشكلة التمويل والتي تعوق تطوير القطاع الإنتاجي حيث يعاني من خلل في هيكل التمويل .
3- تنحي البنوك عن المساهمة في الاستثمارات بشكل جاد علي الرغم من توافر فوائض مالية خاملة لديها، وذلك لعدم قدرة البنوك علي خلق فرص استثمار من ناحية وكذلك السياسة الائتمانية التي يتبعها البنك المركزي المصري ، مما يؤدي إلى أن تظل مشكلة التمويل قائمة بالنسبة للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد القومي .

4- الأمر الذي استدعي إلي الاهتمام بسوق الأوراق المالية حيث أنة يمثل آلية هامة من آليات تجميع الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية وذلك من خلال تداول الأفراد والشركات أسهم وسندات وأدوات مالية أخري ، كما أن لهذا السوق دورا هاما في القطاع المالي حيث يمثل جزء من هيكله التنظيمي وأحد الأطراف الهامة لتشجيع وتجميع المدخرات المحلية وتوجيهها نحو مشاريع التنمية الاقتصادية .

5- بالرغم من الجهود التي بذلت لتطوير السوق خلال الأعوام السابقة منذ نشأة السوق وحتى وقت قريب إلا أن حجم الطلب على الأوراق المالية مازال بحاجة إلى الكثير من الإجراءات التي تعمل على تحفيزه ، ذلك لأن التعامل في الأوراق المالية كنوع من الاستثمارات ظل غائبا عن المستثمرين سواء أكانوا أفرادا أم مؤسسات وذلك منذ الخمسينيات وحتى بداية التسعينيات .

فروض البحث:-

تم وضع بعض الفروض والتي سيتم إثباتها أو نفيها من خلال هذا البحث والتي يمثل الفرض الرئيسي لها في البند أولا ومن ثم يتفرع منه باقي الفروض وهم كالأتي:-

أولا: السوق يعمل بشكل فعال في ظل الاقتصاد الحر ويتدهور بشكل ملحوظ في حالة التدخل المباشر للدولة .

ثانيا: السياسات الاقتصادية والتشريعية الموجهة لسوق الأوراق المالية بحاجة إلى تطوير حتى تستطيع أن تحقق الهدف المنشود منها .

ثالثا: يتأثر سوق الأوراق المالية بالعديد من العوامل كالظروف الاقتصادية والأداء الاقتصادي الكلي بالإضافة إلى البنية الأساسية لهذه السوق.

رابعا: سوق الأوراق المالية يلعب دورا هاما في الاقتصاد القومي من خلال تنشيط جانب الطلب وتحديث جانب العرض.

أهداف البحث:-

تتمثل أهم أهداف هذا البحث في النقاط التالية:-

1- بيان أهمية سوق الأوراق المالية تجاه الاقتصاد القومي ، وذلك من خلال تحديد كلا من موقع هذا السوق بالنسبة لسوق المال المصري بالإضافة إلى الوظائف التي يؤديها للاقتصاد القومي .

2- تحليل العوامل الأساسية المكونة للسوق و المؤثرة في أدائه ، ودراسة إمكانية تطويرها وذلك بما يتناسب مع احتياجات السوق الحالية والمستقبلية .

3-بيان تأثير كلا من السياسة الاقتصادية للدولة وأدواتها المتاحة ، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية العامة على فعالية سوق الأوراق المالية .

4- تحديد كافة الإجراءات والوسائل اللازمة لتنشيط الطلب علي سوق الأوراق المالية سواء أكانت هذه الإجراءات تشريعية أو تنفيذية أو اقتصادية بما يؤدي إلى زيادة حجم السوق وزيادة سيولته وتحقيق استقراره حتى يستطيع أن يقوم بالدور المنشود منه في دفع عملية التنمية وحل مشكلة الفجوة التمويلية وبالتالي الحد من الإختلالات الهيكلية .

5- محاولة معالجة كآفة المعوقات التي تحول بين السوق وبين تحقيق الهدف المنشود منه في تعبئة المدخرات والتخصيص الأمثل للموارد .

6- تحديث أدوات مالية جديدة وتطوير الأدوات الحالية بهدف تنشيط جانب العرض في سوق الأوراق المالية .

أساليب البحث:-

تم الاعتماد في هذه الدراسة على الإطلاع والاستناد إلى البيانات التاريخية وتحليلها ، هذا بالإضافة إلى التحليل الاقتصادي

خطة البحث :-

انقسمت هذه الدراسة إلى أربعة أبواب :

يختص الباب الأول بدراسة تحليلية لسوق المال في مصر وذلك لبيان أهمية سوق الأوراق المالية فيه ، فيبحث الفصل الأول منه في هيكل سوق المال في مصر ، بينما يوضح الفصل الثاني نشأة وتطور سوق الأوراق المالية المصري ، ويعنى الفصل الثالث ببيان وظائف سوق الأوراق المالية ثم ننتقل إلى الباب الثاني ، و الذي نتعمق فيها أكثر حيث يختص بدارسة العوامل الأساسية المؤثرة في أداء سوق الأوراق المالية وكيفية توجيهها وذلك من خلال الفصل الأول به والذي يعنى بدراسة الأداء الاقتصادي الكلى ومدى تأثر سوق الأوراق المالية به ، ثم ننتقل بعد ذلك للإطار التشريعي في الفصل الثاني والذي يشرح مجموعة القوانين والإجراءات الحاكمة للعمل في هذه السوق ، ثم ننتقل من الإطار التشريعي للسوق إلى الإطار المؤسسي وذلك من خلال الفصل الثالث الذي يدرس الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية والسياسات الخاصة بها . ومن خلال الباب الثالث من هذا البحث والذي يختص بدراسة السياسات الاقتصادية وتأثيرها على سوق الأوراق المالية نتعرف على كافة السياسات والظروف الاقتصادية المؤثرة على نشاط السوق وأدائه لمحاولة تعظيم إيجابياتها وتحجيم سلبياتها ، حيث نتعرف في الفصل الأول من هذا الباب بالسياسات الاقتصادية وأدواتها والآثار الاقتصادية المترتبة على كل منها ، ومن ثم نحلل في الفصل الثاني تأثير كلا من السياسات النقدية والمالية بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية على سوق

الأوراق المالية وأسعار تلك الأوراق ، وينفرد الفصل الثالث من هذا الباب بدراسة وافية لسياسة الخصخصة لبيان مدى تأثيرها على سوق الأوراق المالية ويعنى الباب الرابع من هذا البحث بدراسة تفصيلية لجانبي العرض والطلب في سوق الأوراق المالية وسبل تنشيطهم والذي يمثل احد الأهداف الرئيسية لهذا البحث ، حيث يختص الفصل الأول منه بدراسة تفصيلية للطلب على سوق الأوراق المالية وسبل تنشيطه ، ويعنى الفصل الثاني بدراسة تفصيلية لسوق الإصدار ، بينما ينفرد الفصل الثالث من هذا الباب بتقديم سبل تنشيط كلا من الأدوات ذات الدخل الثابت والمتغير .

المحتويات

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الإطار العام للبحث	–
الباب الأول **دراسة تحليلية لسوق المال في مصر**	**1**
الفصل الأول : هيكل سوق المال في مصر	**3**
الفصل الثاني : نشأة ونطور سوق الأوراق المالية	**17**

الفصل الثالث : وظائف سوق الأوراق المالية وأهميتها للاقتصاد القومي	**31**
الباب الثاني **العوامل الأساسية المؤثرة في أداء سوق الأوراق المالية وكيفية توجيهها**	**43**
الفصل الأول : الأداء الاقتصادي الكلي ومدى تأثر سوق الأوراق المالية به	**45**
الفصل الثاني : مجموعة القوانين والإجراءات الحاكمة للعمل في سوق الأوراق المالية	**52**
الفصل الثالث : الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية والسياسات الخاصة بها .	**73**
الباب الثالث **السياسات الاقتصادية وتأثيرها على سوق الأوراق المالية**	**88**
الفصل الأول : التعريف بالسياسات الاقتصادية وأدواتها والآثار المترتبة عليهم .	**90**
الفصل الثاني : تأثير كلا من السياسة النقدية والسياسة المالية والظروف الاقتصادية على سوق الأوراق المالية .	**104**
الفصل الثالث : سياسة الخصخصة وتأثيرها على سوق الأوراق المالية.	**124**
الباب الرابع **دراسة تفصيلية لجانبي العرض والطلب في سوق الأوراق المالية وسبل تنشيطهم**	**135**
الفصل الأول : دراسة تفصيلية للطلب على سوق الأوراق المالية وسبل تنشيطه .	**137**
الفصل الثاني : دراسة تفصيلية لسوق الإصدار	**159**
الفصل الثالث : سبل تنشيط كلا من الأدوات ذات الدخل الثابت والمتغير	**171**
النتائج و التوصيات	**193**
الملحق الإحصائي	**198**
المراجع	**228**

فهرس الجداول والأشكال البيانية

أولا : الجداول

اسم الجدول	رقم الصفحة
نتائج الدراسة التي أجريت على 25 شركة انخفضت أسعارها بأكثر من 40%	**176**
الإصدارات من سندات الشركات حسب تاريخ الاستحقاق	**187**

ثانيا : الأشكال البيانية

الشكل البياني	رقم الصفحة
هيكل سوق المال في مصر	**4**
تقسيمات سوق الأوراق المالية	**8**
العلاقة بين السوق الأولي والسوق الثانوي	**16**
منحنى الكفاية الحدية للاستثمار	**109**

العلاقة بين سعر صرف الجنية المصري أمام الدولار الأمريكي وقيمة الأوراق المالية المتداولة	113
العلاقة بين معدلات التضخم و معدل النمو في قيمة الأوراق المالية المتداولة	121
نسبة كل من الأفراد و المؤسسات من إجمالي قيمة مشتريات المصريين للفترة 1997 - 2000	140

ثالثا : الملحق الإحصائي

الجدول	رقم الصفحة
تطور حركة القيد و التداول للأوراق المالية لبورصتي القاهرة و الإسكندرية خلال الفترة 1956 – 1960	198
تطور حركة القيد و التداول للأوراق المالية لبورصتي القاهرة و الإسكندرية خلال الفترة1961 – 1971	198
تطور حركة القيد و التداول للأوراق المالية لبورصتي القاهرة و الإسكندرية خلال الفترة 1972 – 1990	199
تطور حركة القيد و التداول للأوراق المالية لبورصتي القاهرة و الإسكندرية خلال الفترة 1986- 1999	200
التقييم السيادي للاقتصاد المصري	201
بيان بالشركات التي تم الترخيص لها بمزاولة نشاط ترويج وتغطية الاكتتاب منذ صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1995 وحتى نهاية عام 1995	201
توصيات G30 وما تم إنجازه منها في مصر	202
تطور سعر الخصم	203
فترات تعديل سعر الإقراض و الخصم	204
تطور هيكل أسعار الفائدة الدائنة خلال الفترة من يونيه 1991 – 1999	205
مؤشرات اقتصادية أخرى	206
تطور سعر صرف الجنية المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة من 1987 - 1999	207
تطور ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة من 1986 / 1987- 1999/98	208
تطور الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من 1986 / 1987- 1999/98	209
تطور هيكل أسعار الفائدة الدائنة خلال الفترة من 1962 – 1989	210
قيمة الأوراق المالية المتداولة خلال الفترة من 74 – 1999 ببورصة القاهرة	211
مؤشرات تطور سوق رأس المال المصرية خلال الفترة من 1985 – 1996	212
عدد الشركات التي تم خصخصتها خلال الفترة من 1994 حتى 15 مارس 1998	214
قيمة التداول السنوي لأسهم الخصخصة و الأوراق المالية المقيدة خلال الفترة من 1994 – 1997	214
مدى الوعي الاستثماري لدى المستثمرين	215
الاستثمارات المالية لصندوق التأمين الاجتماعي للعاملين في الحكومة في1998/6/30	216
صافي تدفقات استثمارات الأجانب في الأوراق المالية منذ عام1993/1994و حتى1998/1999	217

نصيب الأجانب في التداول خلال الفترة 1996 – 2000	218
حجم شهادات الإيداع الدولية 31 / 1 / 2000	219
بيان بعائد أهم الأوعية الادخارية بما فيها العائد على السوق	220
تطور حركة القيد في بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة و الإسكندرية خلال الفترة1985-1995	221
تطور قيد شركات الاكتتاب العام و المغلق خلال الفترة 1985 – 1995	222
تطور عدد الأسهم لشركات الاكتتاب العام والمغلق خلال الفترة 1985 – 1995	223
الأوراق المالية الحكومية المصدرة خلال الفترة 1985 – 1995	224
حركة التداول في بورصتي الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية خلال الفترة 1985– 1995	225
التوزيع القطاعي للشركات التي تم خصخصتها	226
درجات التضييق الائتماني وفقا لما وضعته الشركات العاملة في مجال إعطاء التراخيص	227

الباب الأول

دراسة تحليلية لسوق المال في مصر

الفصل الأول : هيكل سوق المال في مصر

الفصل الثاني : نشأة ونطور سوق الأوراق المالية

الفصل الثالث :وظائف سوق الأوراق المالية

مقدمة الباب الأول :

يختص هذا الباب بدراسة سوق المال في مصر دراسة تحليليه لتحديد موقع سوق الأوراق المالية فيه حيث يوضح الفصل الأول هيكل سوق المال في مجملة وشرح كافة مكوناته بوجه عام مع تفصيل وافي لأحد عناصره الأساسية ألا وهو سوق الأوراق المالية ، لتحديد مقوماته الأساسية وعناصره الرئيسية وبيان أهميته بالنسبة للسوق و الاقتصاد القومي ، يلي هذا الفصل الثاني وهو يعني بنشأة وتطور سوق الأوراق المالية ، والهدف من هذا العرض لنشأت وتطور السوق هو توضيح الدور الذي لعبته الدولة خلال كل مرحلة من مراحل هذا التطور ، والوقوف عند السياسات التي مارستها الدولة اتجاه السوق خلال كل مرحلة ، ونقصد هنا السياسات بمعناها الواسع وهي كافة الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق هدف معين ، كالإجراءات الاقتصادية والتشريعية وذلك لتفعيل دور السوق وزيادة الطلب علية ، وسنلاحظ من خلال هذا الفصل أن دور الدولة اتجاه السوق قد تدرج من التدخل المباشر والتأميم إلى الرقابة و الإشراف عن طريق تعين مندوب لها لدى السوق وإصدار التشريعات الموجهة لعمل السوق دونما أي تدخل منها كما كان من قبل ، لنصل في النهاية ان السوق يعمل بكفاءة أعلى في ظل عدم تدخل الدولة المباشر ، ونختتم هذا الباب بالفصل الثالث وهو مختصر ولكنه في غاية الأهمية ، حيث يختص بدراسة الوظائف التي يقوم بها سوق الأوراق المالية بوجه عام ومدي أهميتها بالنسبة للاقتصاد ، لنصل

من خلال تلك الوظائف إلى أهمية الاهتمام بدراسة هذا السوق وتنشيطه وزيادة الطلب عليه ، وهذا هو الهدف الأساسي لهذا البحث .

الفصل الأول

هيكل سوق المال في مصر

يعني هذا الفصل بدراسة سوق المال في مصر بوجه عام لبيان وضع سوق الأوراق المالية فيه ، حيث أنه يمثل جزء من سوق المال في مصر ، فبدراسة هيكل سوق المال في مصر اتضح أنه ينقسم إلى قسمين وكل قسم منهم ينقسم بدوره إلى عدة أقسام كما سيتم توضيحه بالتفصيل المناسب في الصفحات التالية .

* هيكل سوق المال في مصر[1]

نقصد بالنظام المالي أو السوق المالي مجموعة القنوات التي ينساب فيها المال من أفراد ومؤسسات وقطاعات إلى مؤسسات وقطاعات أخرى في المجتمع، ويتم تدفق الأموال عبر هذه القنوات